



التقرير الأسبوعي لحماية المدنيين 22-16 شباط/فبراير 2011

أحدث التطورات منذ الثلاثاء الموافق 22 شباط/فبراير 2011

شهد قطاع غزة تصعيداً في العنف خلال يومي 23 و 24 شباط/فبراير أدى إلى مقتل فلسطيني مسلّح وإصابة 12 فلسطينياً آخرين. وتضمنت حوادث العنف سلسلة من الغارات الجوية والقصف الإسرائيلي، إلى جانب إطلاق الفلسطينيين لقذائف الهاون وصاروخ جراد أصاب مدينة بئر السبع.

الضفة الغربية

إصابة 34 فلسطينياً على يد القوات الإسرائيلية

أصابت القوات الإسرائيلية خلال هذا الأسبوع 34 فلسطينياً، من بينهم 12 طفلاً (تتراوح أعمارهم بين شهرين و16 عاماً) أصيب معظمهم خلال المظاهرات (24). وحتى هذا التاريخ من عام 2011، قُتل خمسة فلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية في أنحاء الضفة الغربية وأصيب 169 آخرين، مقارنة بمقتل شخص واحد وإصابة 114 فلسطينياً في الفترة المماثلة من عام 2010.

وقد وقعت 11 من إصابات هذا الأسبوع خلال اشتباكات مع القوات الإسرائيلية في منطقة سلوان في القدس الشرقية والتي اندلعت خلال مظاهرة ضد النشاطات الاستيطانية في المنطقة. ومن بين المصابين سبعة أطفال من بينهم رضيعان (أحدهما يبلغ من العمر شهران والآخر تسعة أشهر) أصيبا جراء استنشاقهما للغاز المسيل للدموع الذي انبعث من قنبلة أصابت غرفة في منزل. وأصيب 13 فلسطينياً آخر، من بينهم ثلاثة أطفال، خلال مظاهرات مناهضة للجدار في محافظتي رام الله (بلعين) وطولكرم (دير غصون)، ومظاهرة ضد القيود المفروضة على الوصول في محافظة الخليل (بيت أمر). وأصيب هذا الأسبوع فتيان (أحدهما يبلغا من العمر 15 عاماً والآخر 16) جراء إطلاق النار عليهما أثناء مشيهما بجانب الجدار في قرية قنطة (محافظة القدس).

وقد وقعت معظم الإصابات السبع المتبقية خلال عمليات بحث واعتقال نفذتها القوات الإسرائيلية في القدس الشرقية (5) ومحافظة الخليل (2). وعموماً نفّذت القوات الإسرائيلية خلال هذا الأسبوع 88 عملية بحث واعتقال في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أي أقل بقليل من المعدل الأسبوعي لمثل هذه العمليات خلال عام 2010 والبالغ 92 عملية.

الحوادث المتصلة بالمستوطنين

سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة التي شملها التقرير سبعة حوادث متصلة بمستوطنين أسفرت عن وقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين وأضرار بممتلكاتهم، مقارنة بمعدل أسبوعي بلغ خمسة حوادث منذ مطلع عام 2011. وقد أبلغ هذا الأسبوع عن وقوع حوادث تعدي على الممتلكات ومنع الوصول ارتكبتها مستوطنون إسرائيليون.

في حادث وقع في 22 شباط/فبراير دخل مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة براخا قرية بورين (محافظة نابلس) ورشقوا المنازل بالحجارة مما أدى إلى إصابة فتى يبلغ من العمر 16 عاماً. وقد وصلت القوات الإسرائيلية إلى موقع الحادث بعد نصف ساعة وأخرجت المستوطنين. في أعقاب ذلك، رشق المستوطنون السيارات التي تحمل لوحات ترخيص فلسطينية والمسافرة في المنطقة، مما أدى إلى تعرّض 25 سيارة إلى أضرار. وقد عاد المستوطنون إلى القرية لاحقاً في ذلك اليوم وأشعلوا النار في

سيارة داخل فناء أحد المنازل. وفي حادث آخر هاجم مستوطنون من مستوطنة مسيكوت جسدياً امرأة كانت داخل خيمتها الواقعة في المجمع البدوي المجاور عين الحلوة (غور الأردن) مما أدى إلى إصابتها.

وفي حادثين آخرين وقعا هذا الأسبوع، اقتلع مستوطنون إسرائيليون 270 شجرة وشتلة زيتون في قرية دوما (محافظة نابلس) وعشر أشجار زيتون في قرية التواني (محافظة الخليل). ومنذ مطلع عام 2011 اقتلع المستوطنون الإسرائيليون ما مجموعه 700 شجرة زيتون تعود لفلسطينيين.

وما زال غياب فرض القانون بصورة فاعلة على المستوطنين الإسرائيليين الذين يرتكبون أعمال عنف مصدر قلق جم. وتفيد وسائل إعلامية إسرائيلية أنّ الشرطة الإسرائيلية أطلقت سراح أربعة مستوطنين إسرائيليين يُزعم أنهم متورطون في حادث وقع في 28 كانون الثاني/يناير قتل خلاله فلسطيني يبلغ من العمر 17 عاماً، وأصيب صديقه البالغ من العمر 24 عاماً بجروح خطيرة. ولا تنوي الشرطة الإسرائيلية تقديم لائحة اتهام بحق المستوطنين بحجة عدم كفاية الأدلة. بل إنّ الشرطة الإسرائيلية استدعت الشاب الفلسطيني البالغ من العمر 24 عاماً لاستجوابه واعتقلته بحجة رشقه الحجارة خلال الحادث. ووفقاً لما أفادت به المصادر الإعلامية، فقد مثل الشاب أمام قاض عسكري أمر بحبسه حتى انتهاء الإجراءات القضائية.

وبحسب مصادر إعلامية، تعرضت حافلة إسرائيلية لرشق الحجارة في منطقة رام الله من قبل فلسطينيين من أدى لإلحاق أضرار بها.

تصعيد في عمليات الهدم في المنطقة (ج)

خلال هذا الأسبوع، هدمت السلطات الإسرائيلية 38 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في المنطقة (ج) في الضفة الغربية بحجة عدم حصولها على تراخيص للبناء، مما أدى إلى تهجير 52 شخصاً، وتضرر 112 آخرين. ويعد هذا العدد أعلى عدد من المباني التي هُدمت في أسبوع واحد منذ آب/أغسطس 2010.

في 20 شباط/فبراير هدمت القوات الإسرائيلية 16 مبنى تتضمن أربعة مساكن و12 حظيرة للماشية في خربة طانا في محافظة نابلس. وأفادت السلطات الإسرائيلية أن المنطقة التي يقع فيها المجمع هي منطقة أعلن عنها "منطقة إطلاق نار" لأغراض التدريب وبالتالي يُحظر دخولها أو السكن فيها. وهذه المرة الثانية خلال أقل من شهر، والمرة الرابعة منذ كانون الثاني/يناير 2010 التي يتعرض فيها المجمع لعملية هدم مكثفة. وقد زار منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، السيد ماكسويل جايلارد المجمع وأدان عملية الهدم في بيان شدد فيه على أنّ أهالي المجمع لا يمتلكون سوى خيارات محدودة للحفاظ على مصادر معيشتهم. وأضاف قائلاً إنه "بموجب القانون الدولي، يُحظر على إسرائيل بصفقتها القوة المحتلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تدمير الممتلكات التي تعود ملكيتها إلى أفراد أو مجتمعات إلا في حال كان ذلك متطلباً ضرورياً للعمليات العسكرية".

وهدم هذا الأسبوع أيضاً اثنان وعشرون (22) مبنى آخر في المنطقة (ج)، وتتضمن: سبع خيام سكنية وبئرين للمياه في سوسيا (محافظة الخليل)؛ وست حظائر للماشية، ومخزن للأعلاف وأساس إسمنتي لمسجد (هدم سابقاً في تشرين الثاني/نوفمبر 2010) في قرية خربة يرزا (محافظة طوباس)؛ وأربعة آبار للمياه وغرفة زراعية في بلدة بني نعيم (محافظة الخليل). وفي القدس الشرقية أجبر صاحب منزل في قرية صور باهر على هدم منزله بعد حصوله على أمر هدم، مما أدى إلى تهجير سبعة أشخاص، من بينهم أربعة أطفال. وخلال هذا الأسبوع أيضاً، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إصدار 24 أمراً بوقف العمل والطرده ضد مبان يمتلكها الفلسطينيون، نصفها مبان سكنية. إضافة إلى ذلك، أمرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية المجلس القروي في قرية بورين بإغلاق مسجد في القرية مدعية أنّ المسجد لم يحصل على ترخيص للبناء.

ومنذ مطلع عام 2011 هُدم 96 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في القدس الشرقية والمنطقة (ج)، مما أدى إلى تهجير 171 شخصاً، وهو ما يعتبر ارتفاعاً حاداً مقارنة بالأرقام المماثلة في عام 2010 (51 عملية هدم وتهجير 129 شخصاً).

قطاع غزة

استمرار الأحداث بالقرب من السياج؛ مقتل ثلاثة فلسطينيين وإصابة أربعة آخرين

خلال هذا الأسبوع، قتلت القوات الإسرائيلية ثلاثة فلسطينيين وأصابت ثلاثة آخرين بالقرب من السياج الذي يفصل ما بين إسرائيل وقطاع غزة. وأصيب هذا الأسبوع أيضاً فلسطينيان جراء إصابتهما بصاروخ أطلقه أعضاء الفصائل الفلسطينية المسلحة وسقط بالقرب من السياج. ومنذ مطلع عام 2011 قُتل ستة فلسطينيين (من بينهم مدنيان على الأقل) على خلفية العنف المتصل بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قطاع غزة وأصيب 36 فلسطينياً (34 منهم مدنيون)، وذلك مقارنة بمقتل 10 فلسطينيين وإصابة 19 آخرين في الفترة المماثلة عام 2010.

في حادث وقع في 17 شباط/فبراير استهدفت القوات الإسرائيلية وقتلت ثلاثة فلسطينيين بالقرب من السياج شمال غرب بيت لاهيا في قطاع غزة. وما تزال ظروف هذا الحادث مجهولة. ويفيد المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي أنَّ الثلاثة كانوا مسلحين يحاولون زرع عبوة ناسفة بالقرب من السياج، غير أن مجموعات حقوق إنسان في غزة أفادت أنَّ الثلاثة كانوا مدنيين يحاولون الدخول إلى إسرائيل بطريقة غير قانونية.

وفي حادثين منفصلين وقعا هذا الأسبوع أصيب ثلاثة عمال فلسطينيين، من بينهم فتى يبلغ من العمر 17 عاماً أثناء عملهم في جمع الخردة المعدنية والركام بالقرب من السياج. وحتى هذا التاريخ من عام 2011 أصيب 16 عاملاً في ظروف مشابهة. وتقع هذه الحوادث في سياق القيود التي تفرضها إسرائيل على وصول الفلسطينيين إلى مناطق تبعد عن السياج مسافة 1,500 متر (17 بالمائة من أراضي قطاع غزة). إضافة إلى ذلك توغلت القوات الإسرائيلية مدعومة بالجرافات والدبابات الإسرائيلية هذا الأسبوع مرة واحدة مسافة تبلغ عدة مئات من الأمتار داخل قطاع غزة وانسحبت بعد تنفيذ عمليات تجريف للأراضي.

إضافة إلى ذلك استمر فرض القيود على الوصول إلى مناطق صيد الأسماك التي تبعد عن الشاطئ مسافة تزيد عن ثلاثة أميال بحرية. وفي حادث وقع هذا الأسبوع، أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار باتجاه قوارب صيد فلسطينية في خانيونس، لم يسفر عنه إصابات، أو أضرار للقوارب. إلا أنَّ قوات البحرية الإسرائيلية اعتقلوا ثلاثة صيادين وأطلقوا سراحهم في اليوم التالي.

وأطلقت الفصائل الفلسطينية المسلحة هذا الأسبوع عدداً من الصواريخ باتجاه جنوب إسرائيل لم تُسفر عنها أي إصابات أو أضرار بالمتلكات. وفي حادث وقع في 17 شباط/فبراير أصيب فلسطينيان، من بينهما طفل يبلغ من العمر 5 أعوام وامرأة، وتعرض منزل لأضرار طفيفة عندما سقط صاروخ في منطقة دير البلح وأصاب المسكن. ومنذ مطلع عام 2011 قتل فلسطيني وأصيب ثلاثة آخرين في ظروف مشابهة.

إعادة فتح معبر رفح

أعيد جزئياً فتح معبر رفح الذي تتحكم به السلطات المصرية في 18 شباط/فبراير بعد أن كان مغلقاً منذ 30 كانون الثاني/يناير نتيجة للأحداث في مصر. وقد سُمح لعدة آلاف من الفلسطينيين الذي كانوا عالقين في مصر بالعبور من مصر إلى غزة. وفي 22 شباط/فبراير فتح المعبر بالاتجاهين مما سمح لعدد محدود من الحالات الإنسانية المُصرَّح لها بالعبور، من بينهم المرضى والطلاب الذين يدرسون في الخارج والأشخاص الذين يحملون جوازات سفر أجنبية أو تأشيرات سفر لدولة ثالثة. وتفيد سلطة الحدود والمعابر أن الوصول إلى مصر محدود بـ 300 شخص يومياً من الساعة 11:00 صباحاً وحتى الساعة 4:00 مساءً. ونظراً للقيود المتواصلة على السفر أطلقت آلية تسجيل للمسافرين المُصرَّح لهم، حيث ينتظر ما يقرب من 2,000 شخص من بينهم حوالي 700 من الحالات الطبية ومرافقيهم الخروج من قطاع غزة. وإجمالاً، استطاع في الفترة ما بين 18 و 22 شباط/فبراير ما يقرب من 300 فلسطيني مغادرة غزة و 2,300 استطاعوا الدخول إليها.

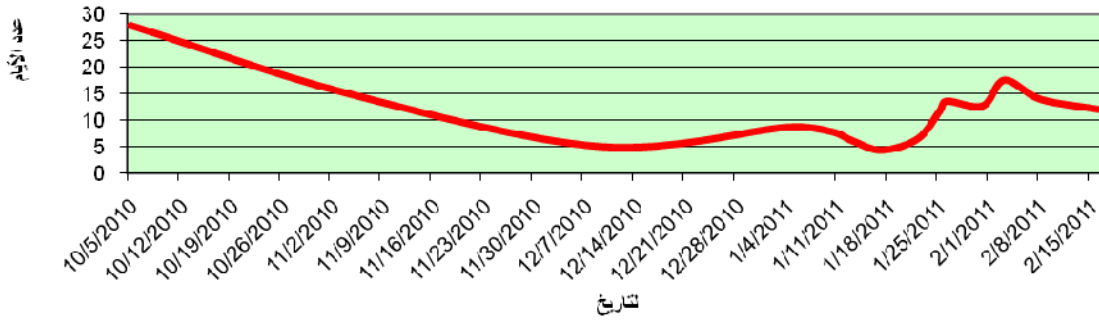
الكميات المحدودة من الطحين ومواد البناء ما زالت تؤثر على تقديم المساعدات الإنسانية

أدى فتح الحزام الناقل في كعبر كارني (المنطار) بصورة محدودة إلى انخفاض كمية حبوب القمح والحصى المستخدم للبناء. ودخل خلال هذا الأسبوع 2,457 طناً من حبوب القمح إلى غزة، حيث تمثل هذه الكمية أقل بحوالي 67 بالمائة من المعدل الأسبوعي الذي دخل إلى غزة منذ مطلع عام 2011 وأقل بـ 58 بالمائة من الاحتياجات الأسبوعية المقدّرة. وحتى تاريخ 21 شباط/فبراير كان مخزون القمح المتوفر في قطاع غزة يُغطي الحاجة لفترة تُقدّر بحوالي ثمانية أيام، أي أقل بكثير من الكمية الاعتيادية التي تكفي لـ 30 يوماً.

هذا الأسبوع، أفادت كل من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وبرنامج الأغذية العالمي اللتان تفتتبان الطحين من مطاحن محلية أنّ دخول كمية محدودة من القمح منذ بداية شباط/فبراير ما زال يؤثر على توزيع الطعام لما يقرب من مليون مستفيد. وقد أشارت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أنها ستضطر إلى وقف توزيع الغذاء في 24 شباط/فبراير إذا لم تحصل على كميات إضافية من الطحين. إضافة إلى ذلك تم تعليق دورة توزيع الطعام الحالية التابعة لبرنامج الغذاء العالمي في الفترة ما بين 17 و 21 شباط/فبراير. بالرغم من ذلك استطاع برنامج الغذاء العالمي استئناف التوزيع في 22 شباط/فبراير بعد استيراد الطحين للتعويض عن الطحين المنتج محلياً. وقد ارتفع اعتماد السكان الفقراء على المساعدات الإنسانية في الأشهر الأخيرة بسبب الارتفاع الحاد في أسعار طحين القمح في الأسواق (حوالي 50 بالمائة منذ آب/أغسطس 2010).

وعلى غرار ذلك، وبسبب نقص الحصى المستخدم في البناء، اضطرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، إلى تعليق العمل في أربعة مشاريع بناء جارية تتضمن مساكن، وروضة أطفال ومركز خدمات للاجئين. ومنذ الإعلان عن تخفيف الحصار في حزيران/يونيو 2010 وافقت إسرائيل على تنفيذ 43 مشروعاً تشرف عليها الأونروا تمثل 11 بالمائة من مجمل برنامج العمل الذي قدمته الوكالة. وإضافة إلى نقص الحصى تتم إعاقة تنفيذ هذه المشاريع عن طريق نظام موافقة متعدد المراحل تفرضه السلطات الإسرائيلية قبل السماح بدخول المواد إلى قطاع غزة.

عدد الأيام التي يغطيها المخزون المتوفر في المطاحن



النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_weekly_report_2011_02_25_english.pdf